

براءة الأشاعرة من مذهب أهل السنة والجماعة
الجزء الثاني

الكاتب: سلطان العميري



ابن خزيمة ليس وحده:

أصول العقائد التي قررها ابن خزيمة في كتابه ليست خاصة به وحده، بل هي في مجملها العقيدة التي عليها أئمة الهدى من العلماء المتبعين قبله، كالائمة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والثوري وابن عبيدة والبخاري، وغيرهم كثير، وهو في كتابه لم يكن يريد أن يؤسس عقيدة خاصة به، وإنما كان يريد أن يشرح العقيدة التي أجمع عليها العلماء قبله، وتلقاها هو عنهم؛ ولهذا فقد كان حريصاً على التأكيد على إجماعهم في عدد من المواطن، ومن ذلك قوله: "فنحن وجميع علمائنا من أهل الحجاز وتهامة واليمن والعراق والشام ومصر، مذهبنا أنا نثبت لله ما أثبتته الله لنفسه؛ نقر بذلك بآلسنتنا، ونصدق ذلك بقلوبنا، من غير أن نشبه وجه خالقنا بوجه أحد من المخلوقين، عز رينا عن أن يشبه المخلوقين، وجل رينا عن مقالة المعطلين" [1].

وكذلك فعل في صفة السمع والبصر واليدين والاستواء على العرش والعلو وغيرها، فهو في كل هذه الصفات يؤكد على الإجماع فيها بين أئمة السلف. ونحن إذا رجعنا إلى الكتب المسندة التي اهتمت بجمع مقالات أولئك العلماء نجدها متطابقة مع ما ذكره ابن خزيمة في الجملة، ولم تختلف عنه في أصول العقائد، وكذلك الحال في الأئمة الذين عاصروا ابن خزيمة أو جاؤوا بعده، كالصابوني، وعبد الله ابن الإمام أحمد، والدارقطني، وابن عبد البر، والسمعاني، والأصفهاني، وابن جرير الطبرى، وقبلهم البخاري، كل هؤلاء قرروا ما قرره ابن خزيمة في صفات الله، ولم يختلفوا عنه في شيء منها. وهذا ما أدركه الكوثري، ولهذا جعلهم كلهم مندرجين ضمن المجمسة والمشبهة بكل وضوح، حيث يقول: "فدونك كتاب الاستقامة لخشيش بن أصرم، والكتب التي تسمى السنة لعبد الله وللخلال، ولأبي الشيخ، وللعسال، ولأبي بكر بن عاصم، وللطبراني، والجامع، والسنة والجماعة لحرب بن

إسماعيل السيرجاني، والتوحيد لابن خزيمة، ولابن منده، والصفات للحكم بن معبد الخزاعي، والنقض لعثمان بن سعيد الدارمي، والشريعة للأجرى، والإبانة لأبي نصر السجزي، ولابن بطة، ونقض التأويلات لأبي يعلى القاضي، وذم الكلام والفاروق لصاحب منازل السائرين .. تجد فيها ما ينبذه الشرع والعقل في آن واحد، ولا سيما النقض لعثمان بن سعيد الدارمي السجزي المجسم، فإنه أول من اجترأ من المجسمة بالقول إن الله لو شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته، فكيف على عرش عظيم!![2].

فإذا كان كتاب ابن خزيمة يعد كتاب تشبيه وشرك لأجل ما فيه من إثبات الصفات، وإجراء نصوصها على ظاهرها؛ فإن هذا الحكم ليس خاصا به، بل هو شامل لكل من جرى على طريقته وسار على منهاجه وتوافق معه، وهم عدد كبير جدا من العلماء المشهورين من جميع المذاهب: الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلية.

وهذا الوضوح في الحكم من قبل أئمة المذهب الأشعري يؤكّد بقوّة على أنّهم يرون أن الخلاف بينهم وبين أئمة أهل السنة ليس خلافا لفظيا فحسب، وإنما هو خلاف منهجي حقيقي.

الأمر الرابع: موقفهم من كتاب إثبات الحرف والصوت للسجزي:

ألف أبو نصر السجزي كتابا في إثبات الحرف والصوت، وقرر فيه مذهب أهل السنة والجماعة، وقد رد عليه الجويني في كتاب مستقل، بالغ في الهجوم على السجزي وفي وصفه بالجهل وسخافة العقل، وقد نقل تقي الدين السبكي شيئا من ذلك الكتاب، فقال ذاكرا قدوته في الرد على المبتدة: "وها أنا أذكر مجامعاً ما تضمنته القصيدة -نونية ابن القيم- ملخصاً من غير نظم، ونظمها أقل من أن أذكر كلامه، لكنني تأسست في ذلك بـإمام الحرمين في كتابه المسمى بنقض كتاب السجزي، والسجزي هذا كان محدثا له كتاب مترجم بمختصر البيان، وجده إمام الحرمين حينجاً بـمكة شرفها الله، اشتتمل كتاب السجزي هذا على أمور: منها أن القرآن حروف وأصوات.

قال إمام الحرمين: وأبدي من غمرات جهله فصولاً وسوى على قصبة سخافة عقله نصولاً، ومخايل الحمق في تضاعيفها مصقوله، وبعثات الحقائق دونها معقوله.

وقال إمام الحرمين أيضاً: وهذا الجاهل الغر، المتمادي في الجهل المصر، يتطلع إلى الرتب الرفيعة بالدأب في المطاعن في الأئمة والحقيقة.

وقال إمام الحرمين أيضاً: صدر هذا الأحمق الباب بالمعهود من شتمه، فأف له ولخرقه، فقد -والله- سئمت البحث عن عواره وإبداء شناره.

وقال الإمام أيضاً: وقد كسا هذا التيس الأئمة صفاتـه. وقال الإمام أيضاً: أبدي هذا الأحمق كلـما ينقض آخره أولـه فيـ الصـفاتـ، وما يـنبـغي لـمـثـلـهـ أنـ يـتـكـلمـ فيـ صـفـاتـ اللـهـ -تعـالـىـ- عـلـىـ جـهـلـهـ وـسـخـافـةـ عـقـلـهـ.

وقال الإمام أيضاً: قد ذكر هذا اللعين الطريد المهين الشريـد فـصـولاـ، وزـعمـ أنـ الأـشـعـرـيـ يـكـفـرـونـ بـهـاـ، فـعـلـيـهـ لـعـائـنـ اللـهـ تـنـرـىـ، وـاحـدـةـ بـعـدـ أـخـرىـ، وـماـ رـأـيـتـ جـاهـلـاـ أـجـسـرـ عـلـىـ التـكـفـيرـ، وـأـسـرـعـ إـلـىـ التـحـكـمـ عـلـىـ الأـئـمـةـ مـنـ هـذـاـ الـأـخـرـ.

وتـكـلـمـ السـجـزـيـ فـيـ النـزـولـ وـالـانـتـقـالـ وـالـزـوـالـ وـالـانـفـصالـ وـالـذـهـابـ وـالـمـجـيـءـ، فـقـالـ الإـمـامـ: وـمـنـ قـالـ بـذـلـكـ حلـ دـمـهـ، وـتـبـرـمـ الإـمـامـ كـثـيـراـ مـنـ كـلـامـهـ مـعـهـ" [3].

ونـقـلـ الـكـوـثـرـيـ عـنـ أـبـيـ جـعـفـرـ الـلـبـلـيـ الـأـنـدـلـسـيـ أـنـهـ قـالـ فـيـ فـهـرـسـتـهـ: "وـكـذـلـكـ اللـعـينـ الـمـعـرـوفـ بـالـسـجـزـيـ فـإـنـهـ تـصـدـىـ أـيـضاـ لـلـوـقـوعـ فـيـ أـعـيـانـ الـأـئـمـةـ وـسـرـجـ الـأـمـةـ، بـتـأـلـيـفـ تـالـفـ، وـهـوـ عـلـىـ قـلـةـ مـقـدـارـهـ، وـكـثـرـةـ عـوـارـهـ يـنـسـبـ أـئـمـةـ الـحـقـائـقـ

وـأـحـبـارـ الـأـمـةـ وـبـحـورـ الـعـلـومـ إـلـىـ التـلـبـيـسـ وـالـمـرـاوـغـةـ وـالـتـدـلـيـسـ، وـهـذـاـ الرـذـلـ الخـسـيـسـ أـحـقـرـ مـنـ أـنـ يـكـتـرـثـ بـهـ ذـمـاـ، وـلـاـ يـضـرـ الـبـحـرـ الـخـضـمـ وـلـغـةـ كـلـبـ" [4].

ومـاـ قـرـرـ السـجـزـيـ فـيـ رسـالـتـهـ مـنـ إـثـبـاتـ الـحـرـفـ وـالـصـوـتـ لـيـسـ خـاصـاـ بـهـ، بلـ هوـ الـذـيـ يـقـرـرـ أـئـمـةـ أـهـلـ السـنـةـ فـيـ مـؤـلـفـاتـهـ الـمـشـهـورـةـ، فـالـحـكـمـ عـلـيـهـ بـالـبـدـعـةـ وـالـخـرـوجـ مـنـ السـنـةـ لـيـسـ خـاصـاـ بـهـ، بلـ هوـ شـامـلـ لـكـلـ مـنـ وـافـقـهـ وـقـرـرـ مـثـلـمـاـ قـرـرـ.

وـهـذـاـ الـحـكـمـ يـؤـكـدـ بـوـضـوحـ عـلـىـ أـئـمـةـ الـمـذـهـبـ الـأـشـعـرـيـ يـعـدـونـ الـخـلـافـ بـيـنـهـمـ وـبـيـنـ أـئـمـةـ أـهـلـ السـنـةـ خـلـافـاـ حـقـيقـيـاـ وـمـنـهـجـيـاـ، وـلـيـسـ مـجـرـدـ خـلـافـ لـفـظـيـ فـحـسـبـ.

الأمر الخامس: موقفهم من ابن تيمية وابن القيم وغيرهما:

حين قام ابن تيمية بنصرة مذهب أهل السنة في العقائد، وشرع في تأليف الكتب المطولة والمختصرة في شرحه وبيانه؛ أدرك علماء الأشاعرة في زمانه أن ما يقوم به مخالف ومناقض لأصولهم وعقائدهم؛ ولهذا سعوا إلى منعه والتضييق عليه، وقد جرت بينه وبينهم مناظرات شهيرة حول بعض تلك المؤلفات.

ومن أشهرها: المناظرة حول العقيدة الواسطية، فقد قرر ابن تيمية في هذه العقيدة جملًا مختصرة كافية مما كان عليه أئمة أهل السنة من الاعتقاد، ولم يذكر شيئاً خاصاً به، وكان واثقاً من موافقته لما كان عليه السلف، ولهذا تحدى علماء الأشاعرة في زمانه فقال لهم: "قد أمهلت كل من خالبني في شيء منها ثلاثة سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة" [5].

ومع ذلك فقد كان علماء الأشاعرة مدركيين أن ما هم عليه متناقض مع ما جاء في تلك العقيدة، وخاصة في باب الأسماء والصفات، وباب الإيمان وغيرها. وكذلك المناظرة التي كانت حول العقيدة الحموية، التي ألفها ابن تيمية ليثبت الصفات الاختيارية وصفة الاستواء، فقد أدرك علماء الأشاعرة أن ما جاء في هذه العقيدة مناقض لما هم عليه، ولهذا سعوا إلى مناظرته والتضييق عليه، وألف بعضهم كتاباً في نقض ما جاء فيها.

ولم يكتف بعضهم بالرد عليه، بل تجاوز ذلك إلى حبسه ومنعه من الإفتاء، بل تجاوز بعضهم ذلك إلى الحكم بتكفيره والحكم عليه بالخروج من الإسلام، وبوجوب قتله.

وأما ابن القيم فهو أيضاً لم يسلم من معارضته علماء الأشاعرة له، ولا من تضييقهم؛ فإنه حين ألف النونية، وقرر فيها عقيدة أئمة أهل السنة، بادر بعض علماء الأشاعرة إلى الرد عليه، وإلى نقض ما جاء فيها، وعدها عقيدة بدعاية خارجة عن السنة، كما صنع السبكي الألب في كتابه "السيف الصقيل".

وممن هاجمه علماء الأشاعرة وضيقوا عليه: الإمام عبد الغني المقدسي؛ فإنه

كان متابعاً للإمام أحمد ومعجباً به جداً، وكان يحدث في مسجد دمشق، ويقرر في باب الصفات والقرآن ما كان عليه أئمة أهل السنة، من أنها ثبتت من غير تحريف ولا تشبيه، كما هو ظاهر وجل في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد)، فقام عليه بعض علماء الأشاعرة في زمانه، وشكوه إلى الأمير، وحكموا عليه بالكفر وأفتوا بقتله [6].

وهذه المواقف تؤكد بوضوح على أن علماء الأشاعرة مدركون أن الخلاف بينهم وبين أئمة أهل السنة خلاف حقيقي منهجي، وليس مجرد خلاف لفظي فحسب.

الإشارات المرجعية:

١. التوحيد (26).
٢. مقدمته لكتاب: الأسماء والصفات للبيهقي.
٣. السيف الصقيل (25).
٤. المرجع السابق 26- حاشية.
٥. مجموع الفتاوى (3/169).
٦. انظر القصة بطولها: سير أعلام النبلاء، الذهبي (364-21/458).

المصدر:

موقع الدرر السنوية

الكلمات المفتاحية:

#الأشاعرة #الأشعرية

تنويه: نشر مقال أو مقتطف معين لكاتب معين لا يعني بالضرورة تزكية الكاتب أو تبني جميع أفكاره.